

Distr.: General
17 April 2023
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

التقرير نصف السنوي السابع والثلاثون للأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي السابع والثلاثون الذي يقدمه الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وهو يتضمن استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (S/2022/749) في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ويتناول التطورات المستجدة حتى 24 آذار/مارس 2023.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - أحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذته مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. ولا يزال عدد من أحكامه غير منفذ، بما فيها تلك المتعلقة بوجود وأنشطة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

3 - سعى مجلس الأمن، باتخاذ القرار 1559 (2004)، إلى المساعدة على تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام 1989 الذي التزم به جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية في سياق ما أبذله من جهود.

4 - واستمر المأزق السياسي في لبنان في وقت وصلت الأوضاع الاقتصادية تدهورها في البلد. ففي 29 أيلول/سبتمبر 2022، دعا رئيس المجلس النيابي نبيه بري إلى عقد الجلسة النيابية الأولى لانتخاب خلف للرئيس ميشال عون، الذي انتهت ولاية رئاسته في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ولم ينل أي مرشح غالبية الثلثين المطلوبة، أي 86 من 128 صوتا، في الجولة الأولى من التصويت. ولم تُعقد جولة التصويت الثانية، التي لا يُطلب فيها، وفقا للدستور، سوى الحصول على أغلبية مطلقة من 65 صوتا للفوز بالرئاسة،



لعدم اكتمال النصاب. ولم تسفر الجلسات اللاحقة عن أي مرشح يمكنه الحصول على غالبية الأصوات. وأدلى نواب كل من حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر مرارا بأوراق بيضاء، ودعا حزب الله إلى انتخاب رئيس "لا يطعن المقاومة في الظهر". وبعد 11 جلسة نيابية للتصويت على انتخاب رئيس، لم يُنتخب رئيس.

5 - وبعد الجلسة النيابية الحادية عشرة التي عُقدت في 19 كانون الثاني/يناير 2023، بدأ نائبان - امرأة ورجل - تابعان لفئات ناشئة اعتصاما مفتوحا داخل المجلس النيابي للضغط من أجل إنهاء المأزق الرئاسي. وفي 11 شباط/فبراير، أعلن 46 نائبا، مستشهدين بالدستور الذي ينص على أن المجلس النيابي "المُنتخب لانتخاب رئيس للجمهورية يُعتبر هيئة انتخابية لا هيئة استراعية"، أنهم سيقاطعون الجلسات التشريعية إلى أن يُنتخب رئيس جديد. وكانوا هؤلاء النواب تابعين للقوات اللبنانية وحزب الكتائب والفئات الناشئة وشخصيات مستقلة. وأعلن التيار الوطني الحر لاحقا أيضا مقاطعته لهذه الجلسات.

6 - وتأكيذا على عدم إمكان إسناد الصلاحيات الرئاسية إلى حكومة تصريف أعمال، وقّع الرئيس آنذاك مرسوما في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2022 يؤكد أنه يعتبر حكومة رئيس حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها نجيب ميقاتي حكومة مستقلة. وبالنظر إلى أن حكومته كانت مستقلة بحكم الأمر الواقع بعد إجراء الانتخابات النيابية في أيار/مايو 2022، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال إن المرسوم "يفتقر إلى أي قيمة دستورية". وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، التأم المجلس النيابي وأكد "ضرورة المضي وفق الأصول الدستورية من قبل رئيس الحكومة المكلف للقيام بمهامه كحكومة تصريف أعمال". وفي وقت لاحق، في 5 كانون الأول/ديسمبر، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال حكومة تصريف الأعمال إلى الانعقاد للمرة الأولى منذ إجراء الانتخابات النيابية لمعالجة "الملفات العاجلة والأساسية". وقاطع ثمانية وزراء تابعين للتيار الوطني الحر الجلسة، معلنين أنها غير دستورية. واجتمعت حكومة تصريف الأعمال مجددا في 18 كانون الثاني/يناير و 6 و 27 شباط/فبراير لمعالجة مسائل عاجلة أخرى. وواصل ستة وزراء، بينهم خمسة من التيار الوطني الحر، مقاطعة جلسات الحكومة هذه.

7 - وأعربت مجموعة الدعم الدولية للبنان، في بيان صدر في 2 آذار/مارس، عن قلقها البالغ إزاء "تداعيات الفراغ الرئاسي المطوّل" وحثت "القيادة السياسية والنواب على تحمل مسؤولياتهم، والعمل بما يتماشى مع الدستور، والتمسك باتفاق الطائف من خلال انتخاب رئيس جديد دون مزيد من التأخير". وحذّرت المجموعة من "أن الوضع الراهن لا يمكن أن يظل على حاله. فهو يشل الدولة على جميع المستويات... ويضعف ثقة الناس في مؤسسات الدولة في وقت يشهد البلد مصاعب متزايدة". كما أشارت إلى أن "التعجيل في اعتماد القوانين اللازمة لاستعادة الثقة في القطاع المصرفي وتوحيد أسعار الصرف أمر حيوي لكبح التدهور الاجتماعي والاقتصادي". وكانت المجموعة أصدرت بيانين في 5 تشرين الأول/أكتوبر و 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 حثت فيهما المجلس النيابي على المسارعة إلى انتخاب رئيس "يوحد الشعب اللبناني".

8 - وفي 6 شباط/فبراير، عقدت فرنسا اجتماعا في باريس ضمّ قطر ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ناقش المجتمعون خلاله الوضع في لبنان. وفي 13 شباط/فبراير، اجتمع ممثلون عن البلدان الخمسة مع رئيس حكومة تصريف الأعمال ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال عبد الله بو حبيب، على التوالي، لإطلاعهم على نتائج اجتماع باريس. وبحسب بيان صادر عن رئيس حكومة تصريف الأعمال بعد الاجتماع، أكد الممثلون أن "الدعم الحقيقي للبنان سيبدأ بعد

انتخاب الرئيس العتيد، على أن تعقب ذلك متابعة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة“. وفي البيان، نقل رئيس حكومة تصريف الأعمال عن الممثلين قولهم إن ”عدم انتخاب رئيس جديد سيؤدي إلى إعادة النظر [من قبل بلدانهم] في مجمل العلاقات مع لبنان“.

9 - وفي 23 كانون الثاني/يناير، استأنف المحقق الرئيسي في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في آب/أغسطس 2020 القاضي طارق البيطار تحقيقه الذي كان توقف منذ كانون الأول/ديسمبر 2021 في أعقاب تقديم طعون قانونية فيه. وأمر بإخلاء سبيل 5 من من الموقوفين الـ 17 المشتبه فيهم ووجه اتهامات إلى 8 مسؤولين إضافيين من كبار مسؤولي الأمن والجمارك والقضاء. وفي شباط/فبراير، استدعى القاضي الأفراد المتهمين، ومعهم عدد من الوزراء السابقين الذين كانت وجهت إليهم تهم في السابق، للاستجواب.

10 - وفي 25 كانون الثاني/يناير، اتهم المدعي العام لدى محكمة التمييز القاضي غسان عويدات، الذي كان من بين كبار المسؤولين الذين اتهمهم القاضي بيطار، والذي كان تنحى عن القضية في عام 2020 بسبب تضارب المصالح، القاضي البيطار بـ ”اغتصاب السلطة“. وأوعز إلى جميع الأجهزة الأمنية بتجاهل أي مراسلات من القاضي البيطار، ومنع القاضي البيطار من السفر واستدعاه للاستجواب. وإضافة إلى ذلك، أمر القاضي عويدات بإخلاء سبيل جميع الموقوفين الـ 17 المشتبه فيهم في القضية. وقد رفض القاضي البيطار التهم الموجهة إليه كما رفض التحني قائلاً إن المدعي العام ”لا يملك سلطة توجيه الاتهام إليه“. وكان من المقرر أن يناقش مجلس القضاء الأعلى قانونية التدابير التي اتخذها القاضي البيطار، بيد أن الاجتماعين اللذين كان من المقرر عقدهما في 26 كانون الثاني/يناير و 7 شباط/فبراير أرجئا لعدم اكتمال النصاب. وفي 6 شباط/فبراير، أرجأ القاضي البيطار إلى أجل غير مسمى كل جلسات الاستجواب التي كان من المقرر عقدها مشيراً إلى عدم تعاون النيابة العامة.

11 - وفي 7 آذار/مارس، وخلال الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، وقّع 38 بلداً بياناً مشتركاً دعت فيه إلى إجراء ”تحقيق سريع ومستقل وحيادي وذو مصداقية وشفاف“ في انفجار مرفأ بيروت. وأعربت تلك البلدان عن قلقها من أن التحقيق الذي يجريه لبنان ما برح، حتى تاريخه، يواجه ”عرقلة منهجية وتدخلًا وترهيبًا ومأزقا سياسيا“. ودعت السلطات اللبنانية إلى ”الذود عن حق الضحايا في الانتصاف الفعلي وفي التعويض الكافي والفعال والفوري عن الضرر الذي لحق بهم“، وحثت لبنان على ”التقيد بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان باتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان الاستقلال والنزاهة التامين للقضاء اللبناني، قانوناً وممارسة“.

12 - وفي قضية الاشتباكات الدامية التي شهدتها منطقة الطيونة ببيروت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (انظر S/2022/345، الفقرة 7)، لا تزال محاكمة 68 شخصاً متهمين عالقة. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أخلت المحكمة العسكرية سبيل جميع المشتبه فيهم الذين كانوا ما زالوا موقوفين في تلك القضية. ولم يُحرز أي تقدم في التحقيق في قضية قتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (انظر S/2021/396، الفقرة 11). وفي 2 شباط/فبراير، أعرب المقررون الخاصون المعنيون بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وباستقلال القضاء والمحامين، وبتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وبحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، على التوالي، عن بالغ قلقهم وأكدوا أنه ”يقع على عاتق السلطات اللبنانية إجراء تحقيق كامل في هذه الجريمة البشعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة“.

13 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، رُسمت الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان عبر تبادل رسائل منفصلة مع الولايات المتحدة. وفي رسالتين منفصلتين أيضا مؤرختين 27 تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إليّ، قدمت الحكومتان الإسرائيلية واللبنانية إحدائيات الحدود البحرية تمهيدا لإيداعها لدى الأمم المتحدة. وقبل ذلك بأيام قليلة، وفي بيان صحفي صادر في 19 تشرين الأول/أكتوبر، وصف مجلس الأمن ذلك التطور بأنه "خطوة رئيسية ستسهم في استقرار المنطقة وأمنها وازدهارها". وقال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في خطاب ألقاه في 6 آذار/مارس 2023 إن الاتفاق لم يتضمن "أي تطبيع أو ضمانات أمنية أو التزامات أمنية".

14 - وفي 8 شباط/فبراير، وفي أعقاب الزلازل التي ضربت تركيا والجمهورية العربية السورية، زار وفد وزاري لبناني على رأسه وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال بو حبيب دمشق للتعبير عن التضامن ولبحث سبل تقديم جهود الإغاثة من الزلازل.

15 - وشجع مجلس الأمن بقوة في قراره 1680 (2006) حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة للطلب الذي قدمته الحكومة اللبنانية بشأن ترسيم حدودهما المشتركة، مشيرا إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ونحو تحسين العلاقات بين البلدين.

16 - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أيضا بالغي الأهمية إذ إنهما يجعلان من الممكن مراقبة الحدود وإدارتها على نحو سليم، ومنع التهريب، بما يشمل حركة الناس والسلع وربما الأسلحة. ومع أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز تقدم بشأنها يبقى التزاما منوطا بالجمهورية العربية السورية ولبنان، وفقا للقرار 1680 (2006).

17 - ولم يُحرز أي تقدم في ما يتعلق بقضية منطقة مزارع شبعا. وعلاوة على ذلك، لم تقدم إسرائيل أو الجمهورية العربية السورية ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقريرني عن تنفيذ القرار 1701 (2006) الصادر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

18 - وواصلت إسرائيل احتلالها للجزء الشمالي من قرية غجر ولمنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق⁽¹⁾، في انتهاكٍ لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الطائرات المسيّرة والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة، التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي التحليق فوق لبنان، في انتهاك للسيادة الإقليمية للبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

20 - واصلت الحكومة اللبنانية جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

(1) يطلب لبنان تعديل الإشارة إلى "شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق"، كما ترد عادة في تقارير الأمين العام ذات الصلة، وأن تُعتمد، في كل التقارير والوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا السياق، التسمية التي أشار إليها لبنان في الرسالتين المتطابقتين الواردتين في الوثيقتين A/77/708-S/2023/49 على النحو التالي: "الأراضي المحتلة في خراج بلدة الماري التي تشمل في جزء منها التوسع العمراني لقرية الغجر".

21 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، قُتل أحد أفراد حفظة السلام وجُرح ثلاثة آخرون عندما تعرضت قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) لهجوم في مزرعة العاقبية، خارج منطقة العمليات، أثناء توجهها نحو مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت. وسارع المسؤولون اللبنانيون إلى إدانة الهجوم وقدموا تعازيهم. وفتح كل من الأمم المتحدة وأيرلندا ولبنان تحقيقات منفصلة في الحادثة (انظر S/2023/184).

22 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 31 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (S/2023/74)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل عن "بالغ القلق إزاء الحالة في جنوب لبنان، وبالأخص الاعتداءات المستمرة على القوة المؤقتة". وأشار إلى أن "هذه التطورات المقلقة... تشكل انتهاكات جسيمة لعدد من قرارات مجلس الأمن منها القراران 1701 (2006) و 1559 (2004)".

23 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 17 شباط/فبراير موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (S/2023/120)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل عن "قلق بالغ إزاء استمرار حزب الله في بناء مواقع عسكرية غير قانونية على طول الخط الأزرق بشكل مثير للقلق". وقال "إنه ينبغي للحكومة اللبنانية أن تعمل فوراً على تفكيك وإزالة جميع المواقع المتقدمة لحزب الله في جنوب لبنان... وأن تمنع مواصلة بناء هذه المرافق على طول الخط الأزرق".

24 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 1 آذار/مارس موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى (S/2023/176)، وصفت القائمة اللبنانية بالأعمال المزعمة المذكورة في الرسالتين الإسرائيليتين بأنها "عارية عن الصحة" وتشكل "تحويراً للحقائق". وذكرت أن هذه المزعمة "تأتي لنسف الأجواء الإيجابية وحالة الاستقرار النسبي الذي خلقه تفاهم ترسيم الحدود البحرية" و "تستهدف التغطية على خروقاتها [إسرائيل] الجوية والبحرية والبحرية المتكررة واليومية للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية".

25 - وواصل الجيش اللبناني عملياته للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد، بما في ذلك من خلال أنشطته الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار، في ظل ظروف صعبة. وفي 16 شباط/فبراير، قُتل ثلاثة جنود خلال مدهمة قام بها الجيش استهدفت مهربي مخدرات في حور تعل، بعلبك - الهرمل.

26 - وواصلت الدول الأعضاء تقديم الدعم الثنائي إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية للدولة، نظراً للضرورة الاقتصادية المستمرة في البلد. وعملاً بالفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2650 (2022)، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، آليةً للتحويلات المالية بغية تيسير تحويل الدعم المقدم من الجهات المانحة لتوفير الدعم المعيشي لأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. ويساعد هذا الدعم على عكس اتجاه معدل الاستنزاف في القوات المسلحة بسبب المشقات الاقتصادية ورفع معنويات وجاهزية تينك المؤسسات للعمل.

27 - واستمر الوضع الاقتصادي في التدهور. فقد انخفض سعر صرف الليرة اللبنانية إلى أقل من 140 000 ليرة للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في 21 آذار/مارس في السوق الموازية، بعدما كان 38 000 ليرة للدولار الواحد في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي 1 شباط/فبراير، غير لبنان سعر الصرف الرسمي المعتمد منذ فترة طويلة لليرة اللبنانية إزاء الدولار من 1 507,5 إلى 15 000 ليرة للدولار الواحد، أي بخفض لقيمة العملة ناهز 90 في المائة. وفي 16 شباط/فبراير، ومع انخفاض قيمة الليرة إلى 80 000 ليرة للدولار الواحد، أضرم عشرات المتظاهرين النار في مصارف عدة في بيروت ونهبوا

عددا آخر منها في طرابلس. وقطع المتظاهرون الطرق في أنحاء عدة من البلد. ودفع القلق إزاء الأمن مجلس الأمن المركزي إلى عقد اجتماع طارئ في 17 شباط/فبراير. وفي 21 و 22 آذار/مارس، قطع متظاهرون الطرق في أنحاء البلاد احتجاجا على تدهور الظروف المعيشية. وفي 22 آذار/مارس، تظاهر مئات من العسكريين المتقاعدين أمام مبنى المجلس النيابي أثناء اجتماع لجان نيابية مشتركة لمناقشة الوضع المالي في البلد. وأطلقت قوات الأمن غازا مسيلا للدموع لتفريق المتظاهرين.

28 - وافقت الأرمّة الحالية المتعددة الجوانب معدلات الفقر وعدم المساواة والبطالة. وينفذ الآلاف من موظفي القطاع العام منذ سنتين إضرابات متقطعة احتجاجا على تندي قوتهم الشرائية نتيجة لانخفاض قيمة العملة والتضخم. ومن بين المضربين معلمو المدارس الرسمية الذين ينفذون إضرابا في أنحاء البلاد منذ كانون الثاني/يناير 2023 للمطالبة بتعديل الرواتب، الأمر الذي أجبر كل المدارس الرسمية على إغلاق أبوابها. وأدى هذا الوضع المزري إلى تدهور مطرد لوضع المؤسسات العامة في لبنان، ما قوّض بشكل حاد قدرتها وفعاليتها على تلبية احتياجات المواطنين اللبنانيين.

29 - وما برحت السلطات اللبنانية تدعو إلى إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم وتقديم المساعدات الدولية إلى أولئك اللاجئين داخل الجمهورية العربية السورية عوض لبنان. وفي أعقاب إعلان الرئيس آنن في 16 تشرين الأول/أكتوبر أن لبنان سيبدأ في إعادة دفعات من اللاجئين السوريين إلى الجمهورية العربية السورية، نُفذت عمليتا إعادة نظمتهما حكومتا البلدين في 26 تشرين الأول/أكتوبر و 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأنهما أعادتا 511 و 190 لاجئا، على التوالي. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، دعا المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي في ختام زيارته إلى لبنان التي استغرقت ثلاثة أيام إلى تقديم دعم مطرد للاجئين السوريين في لبنان وللمواطنين اللبنانيين الذين يعيشون أوضاعا صعبة. وتعهد بمواصلة العمل على إيجاد حلول طويلة الأجل للاجئين السوريين في لبنان والمنطقة.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

30 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وتشكل هذه الدعوة بندا رئيسيا في القرار ما زال يتعين تنفيذه. ويجسد هذا البند ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

31 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وتملك تنظيمات عدة من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحا في البلد.

32 - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دُعي إليه في اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). فمنذ اتخاذ هذا القرار، لم يجر القيام بخطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

33 - وواصل عدد من الأصوات في لبنان تنديده باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية، معتبرا هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى كثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمناً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

34 - إن احتفاظ حزب الله وتنظيمات أخرى بالسلاح، باعتراف الحزب نفسه وباعتراف تلك التنظيمات الأخرى نفسها، وتعزيز حزب الله لترساناته، حسب ما يُزعم، يطرحان تحدياً كبيراً أمام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها.

35 - وواصلت القوة المؤقتة رصد الأسلحة غير المأذون بها بما فيها المدافع الرشاشة الخفيفة والبنادق الهجومية والمسدسات وأسلحة الصيد في حقول الرماية الأربعة الواقعة في زبقين ودير عامص والقنطرة وفرون في جنوب لبنان. وتقع حقول الرماية هذه خارج سلطة الدولة.

36 - واستمر وجود التنظيمات المسلحة الفلسطينية خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ورغم القرار الذي اتخذ في عام 2006 في سياق الحوار الوطني، والذي جرى التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

37 - وسُجلت زيادة في الاشتباكات المسلحة داخل المخيمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، ألقى الجيش اللبناني القبض على تسعة أفراد وضبط أسلحة وذخائر أثناء تنفيذ عملية داخل مخيم نهر البارد للاجئين. واحتجاجاً على ذلك، أجبر بعض سكان المخيم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إغلاق مرافقها مؤقتاً. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، ارتفعت حدة نزاع بين تنظيمات مرتبطة بحركة فتح وبجند الشام، وهي فصائل إسلامية، في مخيم عين الحلوة تطوّر إلى إطلاق كثيف للنار أدى إلى سقوط قتيل وإلحاق أضرار بمدرسة تديرها الأونروا. وفي 20 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أدت اشتباكات مسلحة في مخيم الرشيدية بالقرب من صور إلى سقوط ثلاثة جرحى وإغلاق مؤقت لمرافق الأونروا. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، وقعت اشتباكات مسلحة في مخيم شاتيلا في بيروت أدت إلى سقوط قتيل وإغلاق مؤقت لمدرسة تابعة للأونروا. وفي 27 كانون الثاني/يناير، أدت اشتباكات مسلحة في مخيم البداوي إلى سقوط جريح. وفي 2 آذار/مارس، أدت اشتباكات مسلحة بين تنظيمات تابعة لحركة فتح وأخرى تابعة لعصبة الأنصار، وهي فصائل إسلامية، في مخيم عين الحلوة إلى سقوط قتيل وإغلاق مؤقت لمدارس الأونروا ومراكزها الصحية، وتعليق إدارة النفايات الصلبة.

ثالثاً - ملاحظات

38 - لا يمكن معالجة الأزمة المتعددة الجوانب في لبنان إلا بانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، وتنفيذ إصلاحات شاملة بما يلبي احتياجات الشعب اللبناني وتطلعاته. وألاحظ بقلق عميق أن لبنان لا يزال من دون رئيس للجمهورية، وحكومته هي حكومة تصريف أعمال محدودة الصلاحيات، ومجلسه النيابي مجزأً. ويساورني قلق متزايد إزاء تأثير هذا الوضع على الأداء الفعال لمؤسسات الدولة. لذا، من الحيوي أن يولي الزعماء السياسيون اللبنانيون المصلحة الوطنية الأولوية وأن يعملوا معاً للخروج من المأزق الحالي، لما فيه مصلحة جميع الطوائف في لبنان. وأدعو مرة أخرى النواب اللبنانيين على الاضطلاع بواجبهم الدستوري في انتخاب رئيس جديد دونما مزيد من التأخير. وقد أشير بوضوح في القرار 1559 (2004) إلى أهمية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقاً للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعية دون تدخل أو نفوذ أجنبيين.

39 - إنني أدینُ بأشدّ العبارات الهجوم الذي تعرض له جنود حفظ السلام التابعون للقوة المؤقتة في مزرعة العاقبية، وأتقدم بالتعازي إلى أسرة جندي حفظ السلام الذي قُتل في الحادثة وإلى أصدقائه وزملائه. يجب ضمان سلامة وأمن حفظة السلام ومحاسبة من يهاجمونهم أو يهددونهم. إن هذه الحوادث الأمنية هي تذكيرٌ صادمٌ بالمخاطر التي يشكلها الوجودُ الواسع النطاق للأسلحة خارج سيطرة الدولة وشيوعُ المعلومات المضلّة.

40 - وأرحب بحل لبنان وإسرائيل خلافهما على الحدود البحرية وبإنشاء حدودهما البحرية، بوساطة الولايات المتحدة. إن هذا الخرق الدبلوماسي يشكل تطورا إيجابيا يعزز الاستقرار والازدهار للبلدين والمنطقة. كما أنه يدل على أهمية عمل الزعماء السياسيين اللبنانيين معا. وعليه، أطلب من الزعماء اللبنانيين أن يظهروا مرة أخرى وحدتهم في مواجهة التحديات المتعددة التي يصادفها البلد، بما في ذلك في تنفيذ الإجراءات السابقة المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.

41 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ أحكام القرار 1559 (2004). وأشجع مرة أخرى الجهات الفاعلة اللبنانية المعنية على إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إجراء حوار وطني جامع بغية معالجة القضايا العالقة.

42 - وعلاوة على ذلك، تشكل الضائقة المعيشية في لبنان مخاطر أمنية على البلاد إذ إنها تقاوم حالات التوتر وتزيد خطر حصول اضطرابات اجتماعية. وأشدّ بالجهود التي يبذلها الجيش اللبناني لمواجهة هذه التحديات الأمنية المتعددة في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، أشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم الدولي والمعزز إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية التابعة للدولة، تحقيقا لأمن لبنان واستقراره. وأشكر جميع الجهات التي ما برحت تقدم المساعدة إلى هذه المؤسسات في وقت تترجح هذه الأخيرة تحت ضغط هائل وأشجع جميع الشركاء على المساهمة في ذلك الجهد، بما في ذلك من خلال آلية التحويلات المالية المنشأة عملا بالفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2650 (2022).

43 - إن احتفاظ حزب الله، كما يعترف الحزب نفسه، بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة الحكومة اللبنانية مازال يشكل مصدر قلق بالغ. وتشير الدعوات الصادرة عن شرائح عدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفضها حيازة السلاح خارج نطاق سلطة الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

44 - وينبغي للدولة اللبنانية أن تكتف جهودها بحيث تكون سلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها حكرا عليها. وأنا أواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع حزب الله والتنظيمات الأخرى من الحصول على الأسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

45 - وأكرر دعوة جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، وذلك انسجاما مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تتفذه من أجل تجنب شبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين، وتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية.

46 - إن استمرار مشاركة حزب الله، كما يعترف هو نفسه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا يشكل انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعثا لعام 2012 فقط، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية وعلى تقويض استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها عبر تنفيذ القرار 1559 (2004). ويظل من دواعي القلق أيضا ما تقيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة.

47 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاح هذا التنظيم وعلى تحويله إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لبنود اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان ومصلحة السلام والأمن في المنطقة.

48 - وفي هذا الصدد، من المهم تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني، وتحديدًا القرارات المتعلقة بنزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية وتقنيك القواعد التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

49 - وإتني أدّين بشدة كل الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، لأنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة اللبنانية، وتبث القلق لدى السكان المدنيين. وأجدد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل للتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن المنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق، والكف فوراً عن انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني. وإن ما زُعم من استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متكرر للمجال الجوي اللبناني لضرب أهداف داخل الجمهورية العربية السورية هو من الأمور التي تثير بالغ القلق، وتشكل خطراً على استقرار المنطقة.

50 - ويجب احترام استقلالية القضاء في لبنان. إن التأخير في التحقيقات في كل من انفجار مرفأ بيروت واعتقال لقمان سليم واشتباكات الطيونة وغيرها من القضايا، لا يؤدي إلا إلى تناقص ثقة الناس في مؤسسات الدولة وسيادة القانون. لذلك أكرر دعوتي إلى إجراء تحقيق سريع وحيادي وشامل وشفاف في كل من هذه القضايا، بغية إحقاق الحق للضحايا وعائلاتهم، ومحاسبة الجناة، وإعادة ثقة الناس في القضاء اللبناني.

51 - وأشكر للبنان استمراره في استضافة أكبر عدد من اللاجئين نسبةً للفرد الواحد في العالم. إن إبداء استجابة قوية وموحدة، بما في ذلك من جانب المجتمع الدولي، أمر حيوي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المضيفة. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم، بما في ذلك من خلال زيادة الحصص المخصصة لإعادة التوطين، كما أدعو السلطات اللبنانية إلى المساعدة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي. ولا يزال من الحيوي أعمال الضمانات القانونية والإجرائية، وبخاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية.

52 - ولا يزال مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يعاني من جراء المخاطر الأمنية داخل المخيمات وكذلك من تدهور مجمل الوضع الاقتصادي للاجئين. لذا، من الحيوي أن تتلقى الأونروا تمويلاً ثابتاً وكافياً يضمن قدرتها على تلبية احتياجات الحماية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. إن دور الأونروا في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى كما أنه

أساسي لحفظ كرامة اللاجئين الفلسطينيين وأمنهم. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

53 - إنني أعوّل على الحكومة اللبنانية في أن تستمر في الالتزام بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستواصل الأمم المتحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان.